(يديعوت أحرونوت، ١٦/١١/١٩٨٨). وفي بيان لاحق، قال المتحدث نفسه: «لقد أصبح لدينا، الآن، حضور أكبر لـ م.ت.ف. وحضور أصغر للاردن في مفاوضات السلام المرتقبة. فاذا لم يعد الاردن مفاوضاً، ولم يعد هناك فلسطينيون نستطيع التفاوض معهم، فليس هناك مبرّر لعقد المؤتمر الدولي» (عل همشمار، ١٨/١١/١٩٨٨).

كذلك ساهم في الحملة الاعلامية رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، الذي قال انه ينوي طرح بديل للمؤتمر الدولي؛ وهـذا البديل هو عقد لقاء يشمل جميع الاطراف لاجراء مفاوضات، بمن فيها وفد فلسطيني وممثلو الدولتين العظميين، بهدف اضفاء شرعية دولية على المفاوضات. كذلك عرض شامير، في مقابلة صحافية، تفاصيل حول الموضوعات التي سيناقشها مع الرئيس المصري، حسني مبارك؛ ومنها مفاوضات دون شروط مسبقة لحل القضية الفلسطينية، على ان تجرى المفاوضات على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، أو أي شيء مماثل؛ ودعوة مصر والاردن ووفد فلسطيني للمشاركة في المفاوضات التي ستجرى على مرحلتين: الاولى لقاء بين الوفود لا تبحث فيه مسألة السيادة؛ والثانية، مفاوضات مباشرة حول التسوية الدائمة تهدف الى ايجاد حل مقبول لدى جميع الاطراف (يديعوت أحرونوت، ١٥/١١/١٩٨٨).

مواقف احزاب وتيارات سياسية

الى جانب مواقف الحزبين الكبيرين، الليكود والمعراخ، اللذين اجمعا على رفض قرارات المجلس الوطني واعلان الاستقلال الفلسطيني، كانت هناك مواقف متفاوتة لاحزاب أخرى؛ منها من رأى في القرارات خطوة ايجابية من جانب م.ت.ف. لكنها غير كافية، ومنها من كان متطرفاً للغاية في رفضها، داعياً الى التصدي لها عبر اقامة المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة وتكثيف الاستيطان القائم وزيادة عدد المستوطنين.

من ضمن الفريق الاول، دعا حزب مبام، في بيان أصدره حول الموضوع، الحكومة الاسرائيلية الى الامتناع عن الرد المتسرّع الرافض لقـرارات المجلس الوطني، ورأى انه ينبغي على اسرائيل فحص المركبّات المختلفة لقرارات الجزائر والتمسّك بالايجابيات التي تضمن مدخلاً للحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني نحو اجراء مفاوضات شاملة للسلام في الشرق الاوسط، حتى التوصل الى حدود آمنة ومعترف بها بين اسرائيل وجيرانها. وأضاف مبام «ان الاطلاع الاولي على قرارات الجزائر يشير الى ان م.ت.ف. نفّذت مرحلة أخرى في مسار الانفصال عن الميثاق الفلسطيني، وقامت بخطوة ذات دلالة نحو شملها في مفاوضات السلام في المنطقة، كممثل للشعب الفلسطيني... هذه هي اللحظة التي من المحتمل ان تجسّد فيها الجرأة الاسرائيلية صيغة باريف ـ شيمطوف والتوصل الى مفاوضات سلام على أساس اعتراف فلسطيني بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، والاعتراف باسرائيل على أساس متبادل واتفاق مشترك على الخروج الفوري من دائرة العنف والعداء» (عل همشمار، ١٦/١١/ ١٩٨٨).

وفي السياق ذاته قالت حركة «راتس» ان اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بمبدأ تقسيم البلاد دون تحديد حدود، واعترافه بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، يتضمّن خطوة ذات معنى الى تحقيق سلام وفض النزاع بين الشعبين المقيمين.

وقال عضو الكنيست، يوسي ساريد: «ان قرارات الجزائر لا تشكّل انعطافاً حقيقياً؛ انما ممّا لا شك فيه ان م.ت.ف. وضعت نفسها على مفترق طرق... يمكننا ان نأمل الاستمرار على هذا الطريق حتى الاعتراف الكامل والرسمي باسرائيل، ونأمل في ان لا يطول ذلك أكثر من اللازم... ان م.ت.ف. التي تتبنى مبدأ تقسيم البلاد، والاعتـراف غير المباشر، والاستعداد للمفاوضات، ليست هي م.ت.ف. نفسها التي تبنّت الميثاق الفلسطيني. وهذا، بحد ذاته، ليس تطوراً بسيطاً. من الافضل ان تستعدّ اسرائيل، في أقرب وقت، لمرحلة الاعتراف المتبادل بين الشعبين، والتفاهم فيما بينهما» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٨).

ومن جهته، رحّب رئيس لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لطيف دوري، باسمه وباسم اللجنة، بقرارات المجلس الوطني بشأن اعلان استقلال الدولة الفلسطينية المرتكزة على قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. وجـاء في بيـان اصـدرتـه اللجنـة: «ان تركيـز هذا الاعتـراف على المبـادىء